





## زلم الاردن في المناطق المحتلة يفشلون في «تزكية» مذكرة مبايعة للملك!

● القدس - كشفت الصحف المقدسية، أمس، ان زلم النظام الاردني في الضفة الغربية المحتلة فشلا في جمع توقيع على مذكرة من ثلاث نسخ لتزكيها الى مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في عمان بناء على طلب من السلطات الاردنية.

وهدف هذه المذكرة هو الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، اذ جاء فيها بياناً للفلسطينيين على هذه المذكرة أصحاب الجلالة والسمعة بان تكون الحكومة الاردنية هي المسؤولة والمثلة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤكد على التلاحم بين الضفتين وان الشعب الفلسطيني والاردني هما شعب واحد وان التاريخ اصفى الناسا في لينة الوحدة.

وكانت ارسلت نسخة من المذكرة الى الشمال (نابلس ورام الله وطولكرم وجنين وقلقيلية وعينيا والقرى المجاورة) ونسخة ثانية وجهت الى القدس والمخيم وبيت لحم واورشليم والقرى المجاورة والنسخة الثالثة ارسلت الى غزة وخانيونس ورفح وجوارها.

وتلقى اعران الاردن تعليمات بان تعاد هذه المذكرات موقعة الى عمان قبل الساعة العاشرة من صباح امس حيث تطرح في اول جلسة سرية للمؤاد والرؤساء العرب.

واشارت الصحف المقدسية الى ان المواطنين في الضفة الغربية رفضوا التوقيع على المذكرة، واقتصر عدد مؤيدي هذه العريضة على نفر من المنتفعين الموالين للاردن.



برشة وفسان - خاص - والاتحاد

## الحكم على شاب من حوسان المحتلة

● القدس - مكتب والاتحاد - حكمت محكمة الاحتلال العسكرية في رام الله على الشاب احمد اسعيل حماره من سكان قرية حوسان (غربي بيت لحم المحتلة) بالسجن الفعلي لمدة ٢١ أشهر وغرامة مالية مقدارها (٥٠٠) شيكل بتهمة التآمر.

وكانت المحكمة قد حكمت بحبس حماره في انتظار المحاكمة.

## الاضراب العام في لبنان يدخل يومه الخامس

● بيروت - عن «صوت الشعب» - استمرت الاضرابات المكثفة والاجتماعات، أمس، في بيروت من أجل متابعة الاضراب العام في لبنان التي دخل يومه الخامس ابرح الذي بدأ فيه يومه الاول وسط تصعيد من القيادات القابضة على فرض تحقيق المطالب المرفوعة، وهي مطالب الحد الأدنى التي يمكن تحقيقها.

ويشكل الاضراب الشامل اداة لنسج سياسة الحكم، خاصة وأن مشكلة البطالة تتفاقم يوماً بعد الآخر وشملت ٤٨٪ من القادرين على العمل في لبنان. ويذكر ان لجنة التابعة للشفقة عن المؤتمر الوطني الثنائي والمجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اجتماعاً، أمس، لتبني الخطوات الواجب اتخاذها لاحقا. هذا وسبق وفد عن الاتحاد العمالي العام بقاء رئيس الحكومة بالوكالة، سليم الحص وسنطلق اليوم المظاهرات في كل المناطق اللبنانية لتلبية لدعوة الاتحاد العمالي العام، التي ايدتها مختلف القطاعات القابضة والشعبية.



مواطنون لبنانيون يمشون وقت فراغهم، بسبب اشتراكهم في الاضراب العام المستمر ضد المجرع، في عيد السك على شاطئ - الشطر الغربي من بيروت.

(صورة من «صوت ف.ف.»)

## اعلان حصار ارب

وردنا مخطبة مرفوعة من مجلس دير الاسد المحلي، تنشر بوقلة المرحوم احمد عبد عمر باجلا الموقر بتاريخ ١٨٨٧/٧/٢١. واتحضر ارنه الشرعي والقانوني بزوجته زهرة عمر وباولاده منها وهم: سعد وسعيد وسعد وغزالي وعبد السلام وسعيد ولطفية وسعاد لا غير.

فعل العرض مراجعة المحكمة الشرعية بكذا خلال ١٥ يوما من تاريخ النشر.

الحكمة الشرعية - عكا

## اعلان حصار ارب

وردنا مخطبة مرفوعة من مجلس دير الاسد المحلي، تنشر بوقلة المرحوم مطلق صالح موسى باجلا الموقر بتاريخ ١٨٨٥/٧/٢١. واتحضر ارنه الشرعي والقانوني بزوجته وجيهة خالد موسى لا غير.

فعل العرض مراجعة المحكمة الشرعية بكذا خلال ١٥ يوما من تاريخ النشر.

الحكمة الشرعية - عكا

## من كوبا الى فلسطين في احتفالات أكتوبر العظيم



● جمعت احتفالات الذكرى الستة لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، في العاصمة السورية دمشق، بين العديد من قادة الدول الاشتراكية وقادة الأحزاب الشيوعية والعمالية وحركات التحرر الوطني من شتى اصقاع الارض. وبطهر في الصورة الاولى القائد الكوبي فيدل كاسترو (الى يمين الصورة) يتحدث مع قائد الثورة الافغانية محمد نجيب الله. وبطهر في الصورة ثانياً الكلام رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات (الى يسار الصورة) والى يساره السكرتير العام لحزب الشعب النيجري، ر. سوما والسكرتير العام المساعد للحزب الثوري الديمقراطي في بنما، ر. فاسكويز وذلك في لقاء على الاحزاب الشيوعية والعمالية وحركات التحرر الوطني التي عقد في موسكو يومي ٤ و ٥ الجاري.

(من «صوت ف.ف.» عن موسكو)

## بويل يخلف كارلوتشي، خليفة داينبرغر



● رئيس الادارة الأمريكية رونالد ريغن (قابلة المنصة) يعلن، يوم ٥ الجاري، عن تولي مستشاره لشؤون الأمن القومي فرانك كارلوتشي (الثاني من اليمين) منصب وزير الخارجية خلفا لكارلوتشي (الاول من اليمين)، الذي استقال من هذا المنصب بعد ان شغله لمدة سبع سنوات. وفي الوقت نفسه أعلن عن تولي الريغادير جنرال كولون بويل (الاول من اليمين) منصب مستشار الأمن القومي خلفا لكارلوتشي.

(صورة من «صوت ف.ف.»)

## اعتقال المقربين من بورقيبة قبل الانقلاب في تونس

● تونس - عن «داعية صوت الشعب» اللبنانية - سبقت الانقلاب الأبيض، الذي قضى بعزل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، اعتقالات شملت العديد من الشخصيات السياسية المقربة من بورقيبة ومنها محمد الصباح، وزير التعليم السابق ووزير النقل السابق ومستشار بورقيبة ورئيس اركان القوات الجوية.

هذا وقررت وزارة العدل التونسية ارجاء محاكمة اعضاء حركة «الاتحاد الاسلامي» التي رجت بالانقلاب واعتبرته عملاً تاريخياً يهيئ مرحلة من الاستبداد.

كما رحب رئيس الوزراء السابق، محمد مزالي، بالانقلاب داعياً الرئيس التونسي الحالي زين العابدين بن علي الى التخلص من ادران حكم بورقيبة هذا وهات كل من الجزائر والمغرب الرئيس التونسي الجديد.

● زين العابدين بن علي

## الحزب الشيوعي الاسرائيلي واتحاد الشيبة الشيوعية

● نشاطات \* اجتماعات \* محاضرات \* ندوات

● كرفاسيف وابوسان (الشيبة) - يوم الثلاثاء ١٩٨٧/١١/١٠ الساعة ٩:٠٠ مساءً في دار الصداقة في كرفاسيف - محاضرة ضمن الدورة الدراسية الحزبية حول الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية البرجوازية المعاصر - ملحق نصرة.

## حركة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي - منطقة الناصرة

● اجتماعات واحتفالات بمناسبة الذكرى الـ ٧٠ لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى

● سجن الاثنين ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي دامل توماه بتكلم: ابراهيم مالك

● سجن الثلاثاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: سامي طلس

● سجن الأربعاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الخميس ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: محمد علي طه

● سجن الجمعة ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن السبت ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: سامي طلس

● سجن الأحد ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الاثنين ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الثلاثاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الأربعاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الخميس ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الجمعة ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن السبت ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الأحد ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الاثنين ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الثلاثاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الأربعاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الخميس ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الجمعة ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن السبت ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الأحد ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الاثنين ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الثلاثاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الأربعاء ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

● سجن الخميس ١١/٨ الساعة ٦:٠٠ مساءً في نادي الحزب بتكلم: فضل عاتمة

## مطالبة قمة عمان أن تضطلع بواجبها لحماية شركة كهرباء القدس من الدمار

القدس - مكتب والاتحاد - وجهت اللجنة الاهلية للدفاع عن شركة كهرباء القدس كتاباً مفتوحاً لقادة قمة عمان طالبهم فيه ان يضطلعوا بمهامهم لحماية الشركة وعملها من الدمار.

وما جاء في الكتاب: «تطمعن ولا شك ان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في خططها الخادعة الى تصفية القضية العربية الفلسطينية وخلق امر واقع جديد يبرس الى تهويد الاراضي العربية المحتلة. انطلاقاً من هذا الهدف سعت السلطات الاسرائيلية الى اضعاف الشركة العربية كمنفعة للاستيلاء عليها من حيث متعها من تطوير طاقتها، قدراتها، بل ومنعت من توليدها لكهربائها من مولداتها الخاصة بما اوقعتها تحت طائلة التدين بموجب فرضها للتعرفة المخسرة، المجازرة عليها، بما أدى الى شبه الاعتماد الكامل على شركة كهرباء الظهيرة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه تزامن هذا الامر مع قرب انتهاء اجل امتياز الشركة كما تضمن عليه القانون الاردني هذا الشأن. وفي الوقت نفسه ترفتت كليا المساعدات المالية العربية في وقت كانت الشركة العربية في اشد الحاجة اليها بما أدى الى حالة عجز شبه تامة على الشركة العربية اصيحت السلطات الاسرائيلية في وضع يمكنها من فرض شروطها التصريفية والتي تقتل في:

(١) سلع مناطق واسعة من منطقة الامتياز.

(٢) السماح للشركة العربية بالاستمرار في العمل في المناطق الاخرى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وهذا الامر مرفوض مبدئياً وزير الطاقة الاسرائيلية وحده دون رقيب، وهذا معناه انه ليس هناك تمديد او تجديد للامتياز.

(٣) اضعاف الشركة العربية في الديون المترتبة عليها للشركة القطرية الاسرائيلية مقابل المرافقة العربية على التنازل عن قسم كبير من منطقة الامتياز.

(٤) اضعاف الشركة العربية مبلغاً من المال لفرضه كتمويض للعمال المزدحمين من الشركة.

من الماطلة البسيطة لهذا القرار يتبين ما يلي: (١) ان اسرائيل اخطت نفسها من السيادة باضعافها لتعيد الامتياز في حين اننا نعلم جميعاً ان الامتياز حق سيادي وليس للقرعة الاسرائيلية المحتلة ان تخالف القوانين والمواثيق والاعراف الدولية بانها الامتياز او تجديده فهو حق سيادي للشعب العربي الفلسطيني ومؤسساته.

اننا نشهدكم العمل على المحافظة على الشركة من الدمار الذي يهددها وتحت تصرفات غير القانونية للسلطة الاسرائيلية في المحافل العربية والدولية والامم المتحدة.

(٥) الدعم المالي للشركة لتستطيع الوفاء على ارضية صلبة لكنها من الصدور امام خطوط الاحتلال. (٦) التأكيد على حق الشركة في فرض التعرفة التي ترتبها وتؤكد حقها في توليد كهربائها من مولداتها الخاصة.

من ارض الاسراء والمراج تانندكم

القدس - مكتب والاتحاد - وجهت اللجنة الاهلية للدفاع عن شركة كهرباء القدس كتاباً مفتوحاً لقادة قمة عمان طالبهم فيه ان يضطلعوا بمهامهم لحماية الشركة وعملها من الدمار.

وما جاء في الكتاب: «تطمعن ولا شك ان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في خططها الخادعة الى تصفية القضية العربية الفلسطينية وخلق امر واقع جديد يبرس الى تهويد الاراضي العربية المحتلة. انطلاقاً من هذا الهدف سعت السلطات الاسرائيلية الى اضعاف الشركة العربية كمنفعة للاستيلاء عليها من حيث متعها من تطوير طاقتها، قدراتها، بل ومنعت من توليدها لكهربائها من مولداتها الخاصة بما اوقعتها تحت طائلة التدين بموجب فرضها للتعرفة المخسرة، المجازرة عليها، بما أدى الى شبه الاعتماد الكامل على شركة كهرباء الظهيرة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه تزامن هذا الامر مع قرب انتهاء اجل امتياز الشركة كما تضمن عليه القانون الاردني هذا الشأن. وفي الوقت نفسه ترفتت كليا المساعدات المالية العربية في وقت كانت الشركة العربية في اشد الحاجة اليها بما أدى الى حالة عجز شبه تامة على الشركة العربية اصيحت السلطات الاسرائيلية في وضع يمكنها من فرض شروطها التصريفية والتي تقتل في:

(١) سلع مناطق واسعة من منطقة الامتياز.

(٢) السماح للشركة العربية بالاستمرار في العمل في المناطق الاخرى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وهذا الامر مرفوض مبدئياً وزير الطاقة الاسرائيلية وحده دون رقيب، وهذا معناه انه ليس هناك تمديد او تجديد للامتياز.

(٣) اضعاف الشركة العربية في الديون المترتبة عليها للشركة القطرية الاسرائيلية مقابل المرافقة العربية على التنازل عن قسم كبير من منطقة الامتياز.

(٤) اضعاف الشركة العربية مبلغاً من المال لفرضه كتمويض للعمال المزدحمين من الشركة.

من الماطلة البسيطة لهذا القرار يتبين ما يلي: (١) ان اسرائيل اخطت نفسها من السيادة باضعافها لتعيد الامتياز في حين اننا نعلم جميعاً ان الامتياز حق سيادي وليس للقرعة الاسرائيلية المحتلة ان تخالف القوانين والمواثيق والاعراف الدولية بانها الامتياز او تجديده فهو حق سيادي للشعب العربي الفلسطيني ومؤسساته.

اننا نشهدكم العمل على المحافظة على الشركة من الدمار الذي يهددها وتحت تصرفات غير القانونية للسلطة الاسرائيلية في المحافل العربية والدولية والامم المتحدة.

(٥) الدعم المالي للشركة لتستطيع الوفاء على ارضية صلبة لكنها من الصدور امام خطوط الاحتلال. (٦) التأكيد على حق الشركة في فرض التعرفة التي ترتبها وتؤكد حقها في توليد كهربائها من مولداتها الخاصة.

من ارض الاسراء والمراج تانندكم

القدس - مكتب والاتحاد - وجهت اللجنة الاهلية للدفاع عن شركة كهرباء القدس كتاباً مفتوحاً لقادة قمة عمان طالبهم فيه ان يضطلعوا بمهامهم لحماية الشركة وعملها من الدمار.

وما جاء في الكتاب: «تطمعن ولا شك ان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في خططها الخادعة الى تصفية القضية العربية الفلسطينية وخلق امر واقع جديد يبرس الى تهويد الاراضي العربية المحتلة. انطلاقاً من هذا الهدف سعت السلطات الاسرائيلية الى اضعاف الشركة العربية كمنفعة للاستيلاء عليها من حيث متعها من تطوير طاقتها، قدراتها، بل ومنعت من توليدها لكهربائها من مولداتها الخاصة بما اوقعتها تحت طائلة التدين بموجب فرضها للتعرفة المخسرة، المجازرة عليها، بما أدى الى شبه الاعتماد الكامل على شركة كهرباء الظهيرة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه تزامن هذا الامر مع قرب انتهاء اجل امتياز الشركة كما تضمن عليه القانون الاردني هذا الشأن. وفي الوقت نفسه ترفتت كليا المساعدات المالية العربية في وقت كانت الشركة العربية في اشد الحاجة اليها بما أدى الى حالة عجز شبه تامة على الشركة العربية اصيحت السلطات الاسرائيلية في وضع يمكنها من فرض شروطها التصريفية والتي تقتل في:

(١) سلع مناطق واسعة من منطقة الامتياز.

(٢) السماح للشركة العربية بالاستمرار في العمل في المناطق الاخرى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وهذا الامر مرفوض مبدئياً وزير الطاقة الاسرائيلية وحده دون رقيب، وهذا معناه انه ليس هناك تمديد او تجديد للامتياز.

(٣) اضعاف الشركة العربية في الديون المترتبة عليها للشركة القطرية الاسرائيلية مقابل المرافقة العربية على التنازل عن قسم كبير من منطقة الامتياز.

(٤) اضعاف الشركة العربية مبلغاً من المال لفرضه كتمويض للعمال المزدحمين من الشركة.

من الماطلة البسيطة لهذا القرار يتبين ما يلي: (١) ان اسرائيل اخطت نفسها من السيادة باضعافها لتعيد الامتياز في حين اننا نعلم جميعاً ان الامتياز حق سيادي وليس للقرعة الاسرائيلية المحتلة ان تخالف القوانين والمواثيق والاعراف الدولية بانها الامتياز او تجديده فهو حق سيادي للشعب العربي الفلسطيني ومؤسساته.

اننا نشهدكم العمل على المحافظة على الشركة من الدمار الذي يهددها وتحت تصرفات غير القانونية للسلطة الاسرائيلية في المحافل العربية والدولية والامم المتحدة.

(٥) الدعم المالي للشركة لتستطيع الوفاء على ارضية صلبة لكنها من الصدور امام خطوط الاحتلال. (٦) التأكيد على حق الشركة في فرض التعرفة التي ترتبها وتؤكد حقها في توليد كهربائها من مولداتها الخاصة.

من ارض الاسراء والمراج تانندكم

القدس - مكتب والاتحاد - وجهت اللجنة الاهلية للدفاع عن شركة كهرباء القدس كتاباً مفتوحاً لقادة قمة عمان طالبهم فيه ان يضطلعوا بمهامهم لحماية الشركة وعملها من الدمار.

وما جاء في الكتاب: «تطمعن ولا شك ان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في خططها الخادعة الى تصفية القضية العربية الفلسطينية وخلق امر واقع جديد يبرس الى تهويد الاراضي العربية المحتلة. انطلاقاً من هذا الهدف سعت السلطات الاسرائيلية الى اضعاف الشركة العربية كمنفعة للاستيلاء عليها من حيث متعها من تطوير طاقتها، قدراتها، بل ومنعت من توليدها لكهربائها من مولداتها الخاصة بما اوقعتها تحت طائلة التدين بموجب فرضها للتعرفة المخسرة، المجازرة عليها، بما أدى الى شبه الاعتماد الكامل على شركة كهرباء الظهيرة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه تزامن هذا الامر مع قرب انتهاء اجل امتياز الشركة كما تضمن عليه القانون الاردني هذا الشأن. وفي الوقت نفسه ترفتت كليا المساعدات المالية العربية في وقت كانت الشركة العربية في اشد الحاجة اليها بما أدى الى حالة عجز شبه تامة على الشركة العربية اصيحت السلطات الاسرائيلية في وضع يمكنها من فرض شروطها التصريفية والتي تقتل في:

(١) سلع مناطق واسعة من منطقة الامتياز.

(٢) السماح للشركة العربية بالاستمرار في العمل في المناطق الاخرى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وهذا الامر مرفوض مبدئياً وزير الطاقة الاسرائيلية وحده دون رقيب، وهذا معناه انه ليس هناك تمديد او تجديد للامتياز.

(٣) اضعاف الشركة العربية في الديون المترتبة عليها للشركة القطرية الاسرائيلية مقابل المرافقة العربية على التنازل عن قسم كبير من منطقة الامتياز.

(٤) اضعاف الشركة العربية مبلغاً من المال لفرضه كتمويض للعمال المزدحمين من الشركة.

من الماطلة البسيطة لهذا القرار يتبين ما يلي: (١) ان اسرائيل اخطت نفسها من السيادة باضعافها لتعيد الامتياز في حين اننا نعلم جميعاً ان الامتياز حق سيادي وليس للقرعة الاسرائيلية المحتلة ان تخالف القوانين والمواثيق والاعراف الدولية بانها الامتياز او تجديده فهو حق سيادي للشعب العربي الفلسطيني ومؤسساته.

اننا نشهدكم العمل على المحافظة على الشركة من الدمار الذي يهددها وتحت تصرفات غير القانونية للسلطة الاسرائيلية في المحافل العربية والدولية والامم المتحدة.

(٥) الدعم المالي للشركة لتستطيع الوفاء على ارضية صلبة لكنها من الصدور امام خطوط الاحتلال. (٦) التأكيد على حق الشركة في فرض التعرفة التي ترتبها وتؤكد حقها في توليد كهربائها من مولداتها الخاصة.

من ارض الاسراء والمراج تانندكم

القدس - مكتب والاتحاد - وجهت اللجنة الاهلية للدفاع عن شركة كهرباء القدس كتاباً مفتوحاً لقادة قمة عمان طالبهم فيه ان يضطلعوا بمهامهم لحماية الشركة وعملها من الدمار.

وما جاء في الكتاب: «تطمعن ولا شك ان السلطات الاسرائيلية ما زالت ماضية في خططها الخادعة الى تصفية القضية العربية الفلسطينية وخلق امر واقع جديد يبرس الى تهويد الاراضي العربية المحتلة. انطلاقاً من هذا الهدف سعت السلطات الاسرائيلية الى اضعاف الشركة العربية كمنفعة للاستيلاء عليها من حيث متعها من تطوير طاقتها، قدراتها، بل ومنعت من توليدها لكهربائها من مولداتها الخاصة بما اوقعتها تحت طائلة التدين بموجب فرضها للتعرفة المخسرة، المجازرة عليها، بما أدى الى شبه الاعتماد الكامل على شركة كهرباء الظهيرة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه تزامن هذا الامر مع قرب انتهاء اجل امتياز الشركة كما تضمن عليه القانون الاردني هذا الشأن. وفي الوقت نفسه ترفتت كليا المساعدات المالية العربية في وقت كانت الشركة العربية في اشد الحاجة اليها بما أدى الى حالة عجز شبه تامة على الشركة العربية اصيحت السلطات الاسرائيلية في وضع يمكنها من فرض شروطها التصريفية والتي تقتل في:

(١) سلع مناطق واسعة من منطقة الامتياز.

(٢) السماح للشركة العربية بالاستمرار في العمل في المناطق الاخرى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وهذا الامر مرفوض مبدئياً وزير الطاقة الاسرائيلية وحده دون رقيب، وهذا معناه انه ليس هناك تمديد او تجديد للامتياز.

(٣) اضعاف الشركة العربية في الديون المترتبة عليها للشركة القطرية الاسرائيلية مقابل المرافقة العربية على التنازل عن قسم كبير من منطقة الامتياز.

(٤) اضعاف الشركة العربية مبلغاً من المال لفرضه كتمويض للعمال المزدحمين من الشركة.

من الماطلة البسيطة لهذا القرار يتبين ما يلي: (١) ان اسرائيل اخطت نفسها من السيادة باضعافها لتعيد الامتياز في حين اننا نعلم جميعاً ان الامتياز حق سيادي وليس للقرعة الاسرائيلية المحتلة ان تخالف القوانين والمواثيق والاعراف الدولية بانها الامتياز او تجديده فهو حق سيادي للشعب العربي الفلسطيني ومؤسساته.

اننا نشهدكم العمل على المحافظة على الشركة من الدمار الذي يهددها وتحت تصرفات غير القانونية للسلطة الاسرائيلية في المحافل العربية والدولية والامم المتحدة.











الصفحة ٥



